بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمه :

الحمد لله رب العالمين أحمده سبحانه حمد الشاكرين وأصلي وأسلم علي المبعوث رحمة للعالمين وخاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلي آله وصحبه أجمعين

أما بعد

فلقد خلق الله تعالي الإنسان بيده من طين ونفخ فيه من روحه وعلمه الأسماء كلها وجعله خليفته في الأرض وأسجد له الملائكة تكريما له وتعظيما لشأنه قال تعالي : { إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَالِقٌ بَشَراً مِن طِينٍ (٧١) فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ (٧٢) فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ (٧٣) إِلَّا إِبْلِيسَ اسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنْ الْكَافِرِينَ (٧٤) قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ الْعَالِينَ (٧٥) قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ (٧٦) } ٠ (١)

هذا وقد أثبت العلم الحديث أن عقل الإنسان ليس له حدود في العلم والمعرفة وبخاصة بعد الثورة الهائلة التي حدثت مؤخرا في علم تكنولوجيا الاتصالات اللاسلكية عامة وتكنولوجيا الهاتف المحمول خاصة ، فالإنسان إذن هو سر من أسرار خلق الله العظيم فسبحان الخالق العظيم الذي خلق فأحسن ، { لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ } ٠ (٢) ، وسبحان الصانع العظيم الذي صنع فأتقن :{ صُنْعَ اللهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ } (٣) { وَفَوْقَ كُلّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ } (٤)

هذا ولقد أثبت العلم الحديث وما توصل إليه الإنسان بفضل من الله سبحانه وتعالي وتقنيات مبتكرة في وسائل الاتصالات الإلكترونية في الحياة الحديثة اليوم صدق ما أخبر به القرآن الكريم من أمور غيبية ، وما اشتمل عليه من حقائق علمية (٥)

---

١ ـ سورة ص الآيات من رقم ٧١ : ٧٦

٢ ـ سورة التين آية رقم ٤

٣ ـ سورة النمل من الآية رقم ٨٨

٤ ـ من الآية رقم ٧٦ سورة يوسف

٥ ـ دكتور أحمد فراج حسين ـ أصول الفقه الإسلامي ـ الطبعة الأولي سنة ٢٠٠٠ م ـ دار الهدي للمطبوعات بالإسكندرية ـ ص ٤٣

ومسائل كونية مستقبلية ، يتجدد استكشافها إلي يوم القيامة لتقوم الحجة علي الناس كافة أن القرآن العظيم يحتوي من كنوز العلم والمعرفة ما تقصر عنه أفهام وعقول الكثير من الناس ولا يجليها الله سبحانه وتعالي إلا لمن شاء من خلقه في وقت معلوم يحدده الله سبحانه وتعالي وحده ٠ (١)

ولعلي لا أكون مبالغا إذا قلت أن الخمسون سنة الأخيرة قد حققت تقدما في العلوم والتكنولوجيا يفوق التقدم الحاصل في آلاف السنين السابقة ، حيث شهد العقدان الأخيران حلفا محمودا بين علماء الفقه وعلماء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحاسبات الآلية وغيرها من العلوم المستحدثة في شتي المجالات لمحاولة الوصول إلي حكم بالجواز أو البطلان إزاء محدثات جاء بها إلي الوجود هذا التقدم المذهل في العلم مما كان لا يخطر ببال أحد من الناس ٠ (٢)

ولعل أهم ما أفرزته تلك العلوم هو علم تكنولوجيا الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا الهاتف المحمول التي أصبحت حديث الساعة اليوم حيث تطالعنا الأنباء بتقدم كبير يوما بعد يوم بل ساعة بعد ساعة في هذا المجال ٠

فقد استطاعت التقنية الجديدة في تكنولوجيا الهاتف المحمول أن تثير الجدل بين علماء الشريعة الإسلامية وعلماء القوانين الوضعية بسبب ما تثيره الكثير من استخدامات الهاتف المحمول من مشكلات متعددة ومدي إمكانية البحث عن حلول عملية لهذه المشكلات من الناحية الشرعية و المدنية والتي هي مناط البحث هنا ٠

ولا أدل علي ذلك من قيام كلية الحقوق جامعة بنها تحت إشراف عميد الكلية السيد الأستاذ الدكتور / الشحات إبراهيم منصور بأن تخصص مؤتمرها العلمي السنوي الرابع لمناقشة المشاكل المتعلقة بالهاتف المحمول من كافة النواحي الاقتصادية

١ـ دكتور أحمد فراج حسين ـ أصول الفقه الإسلامي المرجع السابق ص ٤٣

٢ـ الدكتور حسان حتحوت : بهذا ألقي الله " رسالة إلي العقل العربي المسلم " دار المعارف ـ طبعة سنة ١٩٩٨ م ـ ص ٩٩ ـ بتصرف

والقانونية وأثرها علي الفرد والأسرة والمجتمع تحت عنوان : الجوانب القانونية والإقتصادية للهاتف المحمول ، وذلك في الفترة من ٢٧ : ٢٨ / ٤ / ٢٠١٠ والذي شارك فيه العديد من العلماء والباحثين من مختلف الكليات و الجامعات ولعل هذا المؤتمر هو أحد أقوي الأسباب الدافعة والمشجعة لي علي القيام بهذا البحث المتواضع ٠

ولعل هذه الأهمية الكبري لعلم تكنولوجيا الهاتف المحمول وما صاحبها من تطورات علمية وأهمها تطورات الجيل الثالث لصناعة الهواتف المحمولة هو الذي حدا بي إلي التقدم بهذه الرسالة لعلي أسهم ولو بقدر ضئيل جدا في بيان العلاقة بين المشكلات القانونية المترتبة علي استخدامات الهاتف المحمول وأثرها علي الفرد والمجتمع ، مع بيان الضوابط الشرعية الإسلامية وتطبيقات ذلك في القانون المدني المصري حيث أنه لا تعارض مطلقا بين العلم والدين قال تعالي : { سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ سنريهم } ٠ (١)

وقد أصبح المحمول من ضروريات الحياة الحديثة بشكل لا يمكن الاستغناء عنه لما له من فوائد جمة في تقريب المسافات بين الناس وسرعة إنجاز المهام والمصالح العامة والخاصة وإسهامها في جعل العالم يعيش في قرية واحدة أو مجتمع واحد يعرف بالمجتمع المعلوماتي نتيجة سهولة الاتصال وسرعة انتقال المعلومات بواسطة الأقمار الصناعية والإنترنت وبالتليفون المحمول وغيرها (٢)

وبالرغم من تلك الأهمية لاستخدامات الهاتف المحمول في خدمة البشرية إلا أنه بات يشكل خطورة علي المجتمع وعلي الفرد وحريته وخصوصيته

١ـ سورة فصلت ـ آية رقم ٥٣

٢ـ الدكتور السيد أحمد مرجان ـ مقتضيات حماية النظام العام في مجال الاتصالات الإلكترونية الحديثة والهواتف المحمولة في ضوء نظرية الضبط الإداري ـ دراسة مقارنة ـ بحث منشور بمجلة الفكر القانوني والاقتصادي كلية الحقوق ـ جامعة بنها ـ طبعة سنة ٢٠١٠ م ـ ص ٧٤

بسبب الاستخدام السيئ للهاتف المحمول والممارسات غير المشروعة من قبل فئة قليلة من بني البشر لايخشون الله تعالي ولايراعون في مؤمن إلاً ولاذمة فكان كل همهم هو أن يستغلوا هذا التقدم العلمي الهائل في مجال الهاتف المحمول فأخذوا ينغصون علي الناس معيشتهم من مساس بالحريات الشخصية للأفراد والسب والقذف والخوض في الأعراض وتصوير النساء عاريات وهن في غفلة من أمرهن ثم التشهير بهن ومحاولة إبتزازهن مع ما ينجم عن ذلك من أضرار ومخاطر أسرية كبيرة لعل من أهونها وأخفها الطلاق والتفكك الأسري فضلا عما قد يحدث من جرائم القتل والإنتقام للشرف وخلافه ٠

ولعل هذا وغيره هو الذي دفعني إلي الغوص في ثنايا هذا البحث المتواضع لأحاول فيه علي قدر جهدي المقل ومعرفتي البسيطة إنزال النصوص الشرعية علي ما تثيره تلك الاستخدامات السيئة من خلال القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة وتطبيقات ذلك في القانون المدني المصري ٠

أيضا مما دفعني إلي هذا البحث المتواضع هو ما حدث أثناء ثورة مصر العظيمة المباركة (ثورة ٢٥ يناير - ٢٠١١ م) من قيام حكومة النظام الأسبق من قطع لخدمة الاتصالات والرسائل و خدمة الإنترنت عن جميع الهواتف المحمولة للشركات الثلاثة التي تعمل في مصر وأثر ذلك علي تحركات الثوار في أهم أيام الثورة وأعظمها وأخطرها علي الإطلاق وهي الأيام من ٢٥ : ٣٠ يناير سنة ٢٠١١ ، وما ترتب علي ذلك من تداعيات أثرت سلبا وإيجابا علي العلاقة بين الثوار وبينهم البعض وبينهم وبين نظام الحكم في ذلك العهد ٠

ولعله من نافلة القول أن أذكر أن من أهم تداعيات هذه الثورة العظيمة بعد أن استنشق شعب مصر العظيم نسائم الحرية والديمقراطية هو ذلك الحكم الذي صدر من محكمة القضاء الإداري بجلسة ٢٩ / ٥ / ٢٠١١ في قضية قطع خدمة الهاتف المحمول عن جميع أنحاء القطر المصري تقريبا أثناء ثورة ٢٥ يناير سنة ٢٠١١ م :

فقد قضت محكمة القضاء الإداري في القضية رقم ٢١٨٥٥ لسنة ٦٥ قضائية

بإلزام الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك ووزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي ورئيس الوزراء الأسبق أحمد نظيف بدفع مبلغ ٥٤٠ مليون جنيه تعويضا عن الأضرار التي لحقت بالإقتصاد القومي المصري نتيجة قطع الإتصالات والرسائل عبر الهاتف المحمول وعبر الإنترنت ٠

وقد أكدت المحكمة في حيثيات حكمها أن التقرير التفصيلي في شأن قطع خدمات الإتصالات أثبت مسئولية كل من : الرئيس الأسبق مبارك ونظيف والعادلي مؤكدة أن النية كانت مبيتة لقطع الإتصالات وحجب وسائل التواصل ٠

وهو ما سأورده تفصيلا في ثنايا البحث لاحقا في موضعه بمشيئة الله تعالي

وأشارت المحكمة إلي أن قطع الإتصالات تسبب في خسائر علي مدي خمسة أيام بلغت ٩٠ مليون دولار أمريكي ، إستنادا إلي تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والصادر في ٣ / ٢ / ٢٠١١ لافتة إلي أن هذا المبلغ لا يشمل الآثار الاقتصادية الثانوية التي تحسب عند فقدان الأعمال في القطاعات الأخرالمتضررة

ولعل هذا الحكم العادل العظيم الذي أحدث دويا كبيرا في جميع الأوساط في مصر يدل بوضوح على أهمية هذا البحث ومدي مواكبته للتطورات الحالية التي يعيشها المجتمع المصري ٠

ولعل الخسائر الاقتصادية التي نوه عنها الحكم سالف الذكر مما يدخل في صلب عنوان البحث ويكون ذلك ضمن المشكلات القانونية والاقتصادية لاستخدامات الهاتف المحمول والتي يبتغي الباحث أن يرصد الحلول العملية لتلك المشكلات كما سيرد تفصيلا بصلب هذا البحث بمشيئة الله تعالي ٠

من أجل هذا وغيره رأيت أن أسهم في هذا الميدان الشاسع بهذا البحث المتواضع وقد راعيت في إعداده علي قدر إستطاعتي سهولة العبارة ووضوح الفكرة ، وتوثيقي لكل ما يلزم توثيقه من آيات قرآنية وأحاديث نبوية ،، وأحداث جسيمة وجليلة القدر

مرت بها مصر خلال ثورة ٢٥ يناير سنة ٢٠١١ ، وكذلك راعيت الرجوع إلي المصادر الأم والأساسيات في كل ما يتطلبه البحث وجُلَ هذه المصادر موجودة لديَ وتحت يدي بفضل من الله سبحانه وتعالي وتوفيقه ٠

كل هذا وذاك تحت توجيه وإشراف أساتذتي الأجلاء الأستاذين الجليلين والعالمين الكبيرين الأستاذ الدكتور / محمد منصور حمزة أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق جامعة بنها ، والأستاذ الدكتور / محمد السعيد رشدي أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق جامعة بنها ، فجزاهم الله عني خير الجزاء٠

الـــهدف من الـبـحـــث

إن حرمة الحياة الخاصة تتكون من عنصرين متلازمين : الأول هو حرية ممارسة الحياة الخاصة ، والثاني هو : الحق في حماية الخصوصية الناتجة عن ممارسة الحياة الخاصة كحق الإنسان في عدم نشر أخبار حياته الخاصة أو تسجيل حديثه أو صوره الملتقطة بالهاتف أو بغيره إلا بموافقته ٠

ومع التطور الهائل لتكنولوجيا الهاتف المحمول أصبحت تلك الخصوصية في حاجة ماسة إلي الحماية القانونية ضد أي خطر يتهددها لدرء المفاسد المقدمة شرعا علي جلب المصالح الآتية من ورائها ، خصوصا وأنها تحتوى علي أسرار وحياة وروح الأفراد والشعوب ، **ومن ثم فإن هذا البحث يهدف إلي إيجاد التوازن بين الحقوق والحريات من ناحية وبين المصلحة العامة من ناحية أخري ٠**

كما يهدف البحث إلي : وضع ضوابط وقواعد قانونية خاصة ومستحدثه للتعامل بشفافية ووضوح مع وسائل التكنولوجيا الحديثة وثورة المعلومات والإتصالات حفاظا علي العلاقات الإنسانية وعدم تكدير صفو الناس وفساد أخلاقهم ٠

أيضا يهدف البحث إلي : بيان موقف الشريعة الإسلامية الغراء من الإستخدامات السيئة للهاتف المحمول ، مع بيان وافي للنصوص القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة التي تنهي عن أن تشيع الفاحشة بين الناس خاصة مع سهولة نشر الصور

والأفلام الإباحية علي الهاتف المحمول بضغطة زر واحدة ، وفي هذا ما فيه من المفاسد التربوية والأخلاقية والمساعدة علي التفكك الأسري وانهيار الأخلاق مع وضع الضوابط الشرعية لاستخدامات الهاتف المحمول ٠

أيضا يهدف البحث إلي : بيان موقف الشريعة الإسلامية من استخدامات الهاتف المحمول وإعمال مبدأ وقاعدة { لا ضرر ولا ضرار } ٠

هذه القاعدة التشريعية الكبري التي تحتل مكانا عليا بين قواعد دفع الضرر لدي فقهاء الشريعة الإسلامية ، ومدي إمكانية تطبيقها علي موضوعات البحث ٠

أيضا يهدف البحث إلي : بيان موقف القانون المدني من الاستخدامات الخاطئة للهاتف المحمول وانتهاك الحريات الخاصة للمواطنين والحق في طلب التعويض الناجم عن الضرر ٠

أيضا يهدف البحث إلي : بيان ماهية عقود الهاتف المحمول وطبيعتها القانونية والمسئولية التعاقدية والمسئولية التقصيرية عن استخدام الهاتف المحمول ٠

كما يهدف البحث إلي : بيان الإلتزامات القانونية المدنية التي تقع علي عاتق طرفي عقد الهاتف المحمول وهما المستخدم وشركات المحمول ٠٠٠٠

وأخيرا يهدف البحث إلي : تقديم حزمة من الإقتراحات والتوصيات نحو معالجة المشكلات سالفة الذكر من الناحية الشرعية ومن الناحية القانونية ٠

المنهجية العلمية المتبعة والمصادر الأولية والثانوية المستقى منها موضوع البحث

يعتمد البحث في تحقيق الأهداف السابقة علي منهج التحليل الوصفي القانوني بجانب منهج الشريعة الإسلامية الغراء باعتبارها الأصل ٠

كذلك يعتمد البحث علي مناهج القياس والاستدلال الأخرى ، وبخاصة الآراء الفقهية والقانونية في القانون المدني المصري وشروحه وبعض القوانين الأخري ذات الصلة بشأن الاستخدامات الخاطئة للهاتف المحمول موضوع البحث ٠

كما يعتمد البحث أيضا علي مجموعة من المصادر الأولية والثانوية التي تتمثل في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة وآراء الفقهاء القدامي والمحدثين ٠

أيضا يعتمد البحث في منهجه علي بيان موقف نصوص القانون المدني المصري من الاستخدامات الخاطئة للهواتف المحمولة وكيفية معالجته لها وبيان الأساس القانوني للعلاقات القانونية بين المستخدمين وبين شركات المحمول وطبيعة هذه العلاقة وماهيتها ، كما يعتمد البحث علي بعض المصادر المرجعية من كتب ومؤلفات علمية في موضوع البحث ٠

مشـــكلة البـحـث

تكمن الإشكالية االرئيسية للبحث في المشكلات الناجمة عن الاستخدامات المختلفة للهواتف المحمولة التي ليس من السهل حلها بصورة فورية بل قد تستغرق سنوات عديدة وهو الأمر الذي يتطلب ضرورة اتخاذ إجراءات قانونية عاجلة حتي تنتهي الدراسات العلمية حول مخاطرها الصحية وتقييم مخاطرها الضارة علي صحة الإنسان والوصول إلي اليقين العلمي المؤكد بصددها حتي يمكن إعمال قواعد القانون المدني وإعمال قواعد المسئولية التعاقدية والتقصيرية نحو إثبات الأضرار الصحية التي تحدث للمستخدمين للهواتف المحمولة بصورة قاطعة تمكنهم من المطالبة بالتعويضات القانونية الناجمة عن تلك الأضرار الصحية الناجمة عن استخدامات الهاتف المحمول ٠

ولقد بذلت الجهود الدولية والإقليمية لمواجهة مشكلات التقنيات العلمية الحديثة للهواتف المحمولة إلا أنها مازالت غير كافية بل تتطلب تضافر مزيد من الجهود لحل المشكلات وحسم الجدل العلمي بشأن أضرارها ووضع قواعد قانونية تتلائم مع تطورها وما أسفر عنه الواقع العملي من مشكلات عديدة ٠